

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين



الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى محمد بن طه بن الحسين اصحاب الغارين الى الدنيا
المنى اللهم شرح لي صدري وسير لي امري واصل عقدة من لسانى وحفظ عن اللغوياني
انك لميسر للصعاب والموفق لفتح الابواب اما بعد فقول العبد الضعيف الراجي الى
رحمة الله تعالى لعني عماد الدين الشافعي ان هذه عقدة وشقيقة وسنة نقيصة
تسمى بحذرا لا يحسنها عني الاستاذ العلامة المولى محمد حسن المرحوم نور الله مرقده بطريق
الاستحسان من حيث في خدمته لقرآنه بل في معنى من شرح كحقيقته بعد العرض عن تحصيل ما عده
من الكتب في خدمته الاستاذ العلامة المتوفى في العلم كحقيقته في معنى من لانا المولى محمد بن علي بن محمد
خلال جلالة وامن علينا انما كماله عند مقصده سفر بحر من الشرفين اودها الله شرفا وان
لا تخلص انا لانا لا تخلص بيان لانا لا تخلص با مع هذه عقدة واخر واجبتها على حالها
تكون منى ذكره من الناس قول الله تعالى ان عمر اذا وصل في همة او لا مقصود من
الخلق قط فريده لا يشبهه الاكلوا ان يكون محلو ما عنده بوجه ما او وجهه لا سلقا فلي لانا

الاول ان كان معلوما بنفسه او بوجه آخر غير المفهوم المذكور لم خلاف المفروض وان كان معلوما
بشيء الوجهي مفهوم الجاهل المطلق لزم ان يكون مجهولا مطلقا وقد فرض ان لا يعلم بوجه
وعلى الثاني ان يكون مفهوم الجاهل المطلق وجهيا له وهو ما في دهره فيلزم ان يكون مجهولا
بعد الوجه وقد فرض ان المجهول مطلقا فقلت ان اتحاد المجهول مطلقا ومفهوم الجاهل المطلق
وان كان وجهيا لم يمتد لكونه مجهول مطلقا وحصول الوجه من جعله مائة لم لا يمتد لكونه
معلوم بوجهي ومعهم اليقين في جميع الاشياء ما سلم في جميع الاذهان فلو كان حصوله
مطلقا كانا معلومين في الوجه وكذا كفاية عند العالم لزم ان يكون جميع الاشياء معلومة مطلقا
من الناس منكشفة عنه وهو ظاهر البطلان لغة وعرفا وحسب لا يلزم ان يكون ما فرض مجهولا
مطلقا معلوما بوجه باطلا فقلت قدس سره اما الصلح على ان لا يعلم بوجه ما عبارة عما قيل
في الذم من نفسه او بوجه الذم او العرضي على وجه المراتبة اولاد المجهول المطلق عبارة عما
لا يكون كذلك معلوما فيلزم مختلف على هذا الاصطلاح قطعاً كما فرضنا سابقا فقلت قد تقررت في مرتبة
ان النفس لم تفتل عن مرتبة العقل البشري في ال مرتبة العقل بالكلية او ركن الجبرائيل المحسوس
او لا فتشع عنها المعاني التجردية كاستزاع المحبة عن اللام والقابلية والعدالة عن القلب
والذنب مثلاً فيكون اول مرتبة تجردية محسوساً ومبدياً ففرض ان وراء مفهوم الجاهل المطلق
الذي هو كمي نظري على الاصطلاح ان لا غير معقول عند ارباب المجهول فقلت قدس سره
ان بناء المكان متفرعاً عند الجاهل من حكماً لكن لا جرة لتفكرات الخوم عند التحقيق فبناء
هذا الاشكال على التحقيق والافاض عما تقر عندهم فقلت ان مفهوم الجاهل المطلق
مفهوم كمي نظري مركب من عدة مفهومات ولا شك ان تصور المظهر من غير
تصورات ساديه والمركب من غير تصورات اجزائه من المستحيلات العنصرية قطعاً على ان

القول في جواب ما ذكره
الشيخ من وجوب الادراك
الخاصة بالجوهر في مرتبة
الادراك النفساني
فقد بان من مجموع
الاجابة

اهل المعية ايتمتعون ان فهم في الشئ بعد فهم مفهوم الشئ منه سواء كان اشتقاق
 موضوعه لذات وبعده ونسبه كما هو المشهور او لمشي بسط متفرع عنه هذه الاشياء كما يعتقد
 المحققون ويقولون ان معنى الاسود والابيض سببا وسفيرا لاذات له اسود والابيض
 ثم قلت وان غرضنا عن ذلك كله نقول ان هذا كان محمولا مطلقا عند حصول
 مفهوم المحمول المطلق في نفسه وكان المعلوم وجها له في الياضي ثم بعد حصوله صار محمولا عند
 في الحال على الاصطلاح الجدي بغير الوجه الثابت له في الياضي ولا يلزم منه الاكون مبدعا
 في الحال بعد ما كان محمولا مطلقا في الياضي ولا يلزم منه في الكلام مال انت غير متغير
 عليه السلام وقلت يا مولانا انتم من ثنات بصرف قائم مطلق في بصفتي بعد رؤيته بالبر
 الفارسيه مضمرة باسم منبئتم شام غنيمته عهدة دقيقة اكل وشبهة عينه والزم
 اخرها الفاعل العلامة والخبرية النهاية المولوي بركت بكل بها علينا البعض اطلباني
 ثانيا للتفصيل تقرير بان قونا الانسان حد مطلق وكل مطلق حيوان قياس من الشكل الاول
 صادق المقدمات وشتمل على شرائط الانتاج ونتيجة كاذبة وهي قونا الانسان محدوجا
 وعرضها على بعض الاساتذة فاجاب بان قوله حد مطلق من ضمير الفاعل في قوله مطلق هو
 حد واسط مخفف بخلافه كونه من مفعولات النتيجة قونا الانسان حيوان هو صادق فقلت نعم
 لكنه لا يقطع مادة الاشكال اذ لنا ان نقرر العقدة هكذا الانسان فقط مطلق او مجرد الانسان
 مطلق وكل مطلق حيوان فينتج الانسان فقط حيوان او مجرد الانسان حيوان فينجز الخ والوجه
 الجواب المذكور واتي على ما معنى انه سبحانه ان يصرف فيه مركبة من تصنيفين او بها
 صريحة وهي الانسان مطلق والثانية سالبه غير صريحة اعني مفهوم قونا فقط الحيوان
 ليس بنا مطلق فيكون في قوة الوجهات المركبة الموجبة وقد تقرر في بحث المختلطات

ان صفري الشكل الاول ان كانت من المركبات الموجبة حذف من النتيجة قيد الماد واثبت الماد
الذي في صفري اذ الصفري الموجبة المركبة مع الكبرى لسطية يرجع الى تباين ان كانت على
شرائط الانتاج واثبت ان صفرا سالبه وهي مفهوم قيد الماد واثبت الاشارة بكون محموله
حذف القيد حتى القياس الاول المشتل على جميع شرائط النتيجة صادقة فعلا بهذا الطريق فبا
سكن منه اليه لا يشترك القياس الاول محصل قياسان الاول قولنا الانسان طائر وكل طائر حيوان انما
غير الانسان ليس طائرا وكل طائر حيوان وانما محال فبعض القيد السلي مع كبرى الاول لما كان عقليا
حذفنا القيد منقي القياس الاول للنتيجة قولنا الانسان حيوان فانزع الاشكال وتعين موضع
الاختلال ثم بعد مدة عرفت هذا بحسب في خدمته الاستاذ العلامة المولوي محمد بن محمد
بزراد شانهنجه عنه قال هذا هو الحق عقدة سُخِّتْ لي في اثبات التحصيل مع حله وتقريره ان
قياس المساواة يثبت من حد لها النتيجة اللازمة لذاته والثانية النتيجة المطلوبة المستوفى على ضم عقد
اجنبية قولنا مساو لب مساو لـ فان النتيجة اللازمة لذاته قولنا مساو لـ مساو لـ
قولنا مساو لـ القياس انه كقولنا كان ارجاع عن تعريف القياس باعتبار النتيجة المطلوبة
استلزامها بالذات لكنه داخل في تعريفه باعتبار النتيجة اللائقة لذاته من غير حاجة
الى صمم مقدمة اجنبية ولهذا يسمى قياسا محجب ان يكون من احد معني القياس اعني الاستثنا
والاقراني مع انه ليس استثنائيا لعدم شتماله على النتيجة ولا على نقيضها ولعدم شتماله
على فكرة الاستثناء ولا اقرانيا ولا الاكثان شكلا من الاشكال الاربع مع انه ليس شكلا
احدا لان محمول صفري اعني قوله مساو لـ موضوع اكبرى ولا شكلا ثانيا لعدم كون
الادوية محمولها فيها ولا ثانيا لعدم كونه موضوعا فيها ولا رابعا لعدم كونه كس الاول فاحد من
اعمال القياس في الاستثناء والاقراني واما حصر الاقراني في الاشكال الاربع

لا يقال انه قياس اقتراني من الشكل الثاني لكون قوله ساو محمولاً في مقدمته لا بالقول فوجب
 حقيقته ان لا يكون مستلزماً للنتيجة لعدم شرطه عني اختلاف المقدمتين في الكيفية وكيفية الكبرى
 والا بطل اشتراطها في الشكل الثاني مع انه مستلزم فالحذو بر غير منقطع وعلتها انه قياس
 اقتراني من الشكل الاول تعريف الاشكال للاربعة بان احد الاواسط كان محمولاً في المقدم
 وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول او محمولاً فيها فالثاني او موضوعاً فيها فالثالث او
 عكس الاول فالرابع انما هو باعتبار اكثر مواد قياس الاقتراني بحلي واما التعريف اجماع المانع
 بها فهو ان يكون الاواسط جزءاً اخيراً للقصير جزءاً اولاً للكبرى فهو الشكل الاول او جزءاً آخر لها
 فالثاني او جزءاً اولاً لها فالثالث او عكس الاول فالرابع سواء كان ذلك اجزئاً في كل واحد من
 المقدمتين جزءاً تاماً ام حكماً عليه اية او غير تام منها او جزءاً تاماً من احد بها وغير تام من الاخرى
 وهذا ان لم يكن صريحاً في كلامهم لكنه يجب ان يكون عين اهم كيف وانهم قسموا الاقتراني
 الشرطي للركب بن فصلتين الى ثلثة اقسام لان الشتركة بينهما اما في جزئ تام منها او غير تام منها
 او تام من احد بها وغير تام من الآخر والطبع من بين هذه الاقسام ما يكون شتركة المقدمتين فيه
 في جزء غير تام منها كقولهم في شال الشكل الاول انما ااكل آبل وكل ج د واما ااكل آة او
 كل فنتيج اكل آبل وكل ج د او كل ز فجزء اخر غير تام من الصغير وجزء اول غير تام من
 الكبرى وايضا قالوا في الاقتران المركب بن فصله وحيلة ان المطبوع ما يكون لتصلته صفى
 وحيلة كبرى كقولنا كلما كان شيخ، وكل آة فجزء غير تام من الصغير وجزء تام من الكبرى فهو
 بشرط ان يكون احد الاواسط جزءاً تاماً من كلتا مقدمتيه كما في قضية التعريف المشهور حيث
 هذه الاقسام واما لها من اقسام ايتاس الاقتران انهم جعلوا ما منها فثبتت عموم الاواسط
 بان يكون جزءاً تاماً موضوعاً او محمولاً او مقدماً او مالياً منها او غير تام منها او تاماً من احد بها وغير

من الاخرى قياس المساواة من قبل قسم اثبات ولا انشكال حينئذ محقق في سلبه
ربط الاحداث بالقديم اى صدر الاحداث الزمانى عن القديم بالذات او بالزمان فهو
انشكال عظيم الشان مبنى على ثلث مقدمات الاولى ان صدر جميع جزئيات العالم بالايجاب
عند الحكماء ولا دخل للاختيار في صدر رضى منها والاثانية ان قدم العلة الموجبة يستلزم
العلول ان لا يمكن العلة موجبة ان خلف واثالث ان حدوث العلول يستلزم صدور العلة الموجبة
والا لم يكن العلول حادثا بل انما هو في نفسه لا في الوجود لذات قدوم ما واما ما فاما صدر
منه العلول الاول لا يكون له صفة ولا بالايجاب بل على المقدمة الاولى فيكون ما يحكم المقدمة
اثانية ثم اذا صدر العلول الثاني من الاول فهو ايضا فيكون صادرا بالايجاب فيكون ما يحكم المقدمتين
وكذلك العلول الثالث والرابع وغيره الى ما لا يتناهى في سبب الا لا يميز منه ان لا يكون شئ من كون
العالم حادثا زمانيا ولا لزوم ان يكون علة حادثا زمانا بل يحكم المقدمة اثالثه وكذلك كل علة
من العلل السابقة المتتالية الى سبب الاول يميز منه ان يكون الوجوب لذات الية حادثا زمانا فهو
حال عقلا وحال الاشكال ان صدر الاحداث الزمانى عقلا على سبب فكيف دخل في سلسلة الوجود
وليس منها حادثا زمانى حتى يوجد على علة انفراد او اجتماعا حادثا زمانى آخر والى ان اجاب بالذات
شرف الوجوه وان لم تكن العلة لما لم يكن منه بعد واصل كما قالوا لم يصدر منه الا الواحد هو الفصل
الاول الذي هو شرف الكليات واذا اجتمع فيه العلول والقدرة الكافية للعلية صدر منه شئ
عن اصل الذات والعقل الاول هكذا الى العقل العاشر والعقل الحاس كما تقر في موصفه
ولما طرق اليه كمال نصف عقل الوسائط الكثيرة بينه وبين الوجوب بالذات لم يقدر على
ان يصدر منه الا تفرقة في ذاته فاجبوا الى انما صدر حركة الفلك مقدار ما اعني الزمان
نفسه لانه كان كواحدة منها قد يما بالزمان ثم كواحدة من الحركة والزمان وان كان من الممكن

العلم بالوجوب
وغير العلم بالوجوب
استلزام العلم بالوجوب
ما لا يتناهى في سبب
اخره الا انما يتناهى
في سبب

٤ اخرجوا من لا مطلقا لغيره كذا منه الجحد والقرصم حدثت بمنافعة بعض بعض من هذه الحوادث
 مع العقل المتأثر به جازية غير متناهية من جانب لا زال الى الان يبحث كون كل مجموع علمه حجية
 حاوية زباني من هذا الوجه صار الاشخاص كلها خاضعة والافراخ قد علمت بالمتحدة والافراخ
 منهم عهدة بغيرها العقول تتركز في انما اقدم الخول في انما ان مجموع الممكن من حصة
 على وجه علمه الناحية كما يدل عليه دليل الثبات الموجب وعنده من حصة على عدم علمه الناحية
 وجوه جميع ما يتوقف عليه العلولى يستحيل ان يبقى له دليل في العلم فمقتضى ان يقول انه غير على
 تقدير صدق بائنه القديسين ان يكون عدم الحقائق فانما يجب ان لا يندفع في النظام
 المتأثر بالوجود في ظاهره البطلان وجه الملازمة ان علم الممكن يستند في انعدم الواجب لذاته
 بعد الوجود وعدم وجوده في اساسه بالامر كالمستند احد من الامر من فهو محال لعدم كونه
 محال الا كبرى في ملازمة الدلائل العقلية والعقلية الدالة على وجوده وجوبه لنا في كماله في
 موضعها والاعتراف لانه اذا انعدم ممكن فعدمه لا يكون لا باق انعدم معلما لانه وفيه العلة
 لان كانت واجبة بالذات فثبت الملازمة ان كانت ممكنة فانعدمها انعدم لا يكون لا باق انعدم
 عليها الناحية ثم هذه العلة انما كانت واجبة لذاته ثابت الملازمة وان كانت ممكنة فمقتضى انعدمها
 كما قلنا في الاول وهو كذا الى ان ينتهي الى انعدم الواجب لذاته بعد الوجود في اساسه
 اصل الى النهاية فيستنتج عن ثبوت الواجب بالذات وفيه البينة نعم وكما قلنا بعد ذلك
 كله وحكما على ما علمنا ان عدم الصريح لا يطرأ على الحوادث الزائفة من الممكنات
 وسلسلة ملك العلل غير متناهية بحسب الزمان عند الحكماء بنا على عدم العلم وعدم سائر الزمان
 والافراخ الزائفة من شأنه الى العقل المتأثر بالعدم في عالم الممكنات فثبت ان عدمه في ذلك
 يسمنه بالعقل المتأثر كذا واحد من ملك العلم مركبة من ثبات العقل المتأثر وفيه امر

٥
 في بيان
 في بيان
 في بيان

يتوقف عليها المعلول كالماودة والزمان والارادات الغير المتناهية المتعاقبة المتفرقة على انفس
 اغراض غير متناهية مستتية على حكم ومصلح غير متناهية بحيث يكون مجموع الفعل العاشر اضعافا مضاعفا
 علة اتمه حادث زمني مخصوص فعلة انتفاء هذه الاحداث انما يلزم انتفاء ذلك المجمع الذي
 هو العلة النامة له بانتفاجه من اجزائه لا بانتفا جميع اجزائه لان انتفاء اكل لا يلزم الا
 انتفاء بعض الاجزاء لا كلها وهذا انجز اليع لا يكون الا ما اذا زاميا لان القديم لا يمتد الا بمتعة العدم كما ان
 عندهم منقطع متناه اليع لا يلزم الا انتفاء علة اتمه المركبة بانتفا جزء من اجزائها الذي هو بعض
 حادث زمني فكذلك الى كالاتيها لما كانت السبل غير متناهية ومركبة من قديم وحوادث زمنية
 لا يلزم من انتفاء كل حادث زمني الا انتفاء حادث زمني آخر وهو جزء من العلة النامة لها
 الاول والاصل النوبة في شئ من المراتب الى انتفاء الفعل العاشر الذي هو متبقي المعلولات
 القديمة بالزمان حتى يلزم من انتفاء الفعل التاسع وهكذا الى ان يخرج الامر الى انتفاء كل
 مابذات متوالية بعد منه واذا علمت هذا فلا ظلمك شكافي انه لا يلزم من انعدام الممكن ان
 الواجب مابذات بعد الوجود ولما كان سلسلة وجود معلولات القديمة منتبهة الى الوجود
 مابذات ضرورية متعاقبة وجودها مابذات بدون ما بالعرض لم يلزم الاستغناء عن وجود
 اليع حتى يلزم العلة اتمه ان لا يقال ان اول معلولات الفعل العاشر من الحوادث
 الزمانية اما ان يكون علة اتمه نفس العقل المذكور حده من غير انضمام امر آخر اصلا
 هو مع امر قد غيم او من غير امر حادث زمني الاولين لا يكون لك المعلول ما اذا زاميا لان
 قدم العلة النامة مستلزم لعدم المعلول وعلى الثالث يكون المعلول الاول هو مابذات
 الزمان الذي هو جزء من علة النامة لا بافر من معلولا او لا لا بالقول ليس شئ من معلولاتها
 الزمانية معلولا او لا لان الزمان الزمانات غير متناهية عندهم ففر من شئ من معلولات

الزائفة جينية اول العلولات فرض للتفسير لا يقال ان انتهاء سلسلة العلولات الزائفة الى
 العقل العاشر كما هو متقرر عندهم يستلزم تحقق اول العلولات والافلا انهاء بها الى انقول
 ان انتهاء سلسلة العلولات الى لا داني حتى يتحقق اول العلولات الزائفة له والمراد بعدم تنافي
 الزمان والزائيات عندهم هو عدم التناهي بحسب الزمان المطلقا كيف وهم قائلون بانتهاء
 سلسلة الكائنات باسرها اواجب بالذات مع القول بعدم تنافي الزمان والزائيات بل ان
 نعم يوجد هناك ما هو اول العلولات بحسب الذات لكن لا يصل الى التمتناهي بعده الزمان كما
 فصلنا سابقا حتى يلزم من عدمه عدم الوجوب بالذات وعدمه التناهي بل ان يستلزم عدم الجواب
 لك لان وجود عللة بالذات لا يستلزم وجود العلول بالذات والا لا يكون معلولا فلا يلزم من
 عدم العلول بالذات عدم العلل لك فانزع الاشكال بخلافه وعقده لا تخبرني فكيف اننا نلزم
 وعجزني ملها المتكردون بخبر بان العللة والعلول متساويان فلا يتحقق كقولهم ان
 تحقق الاخر فلقال ان يقول ان في ناكل علته بها معلول كل معلول له علته قياسا و
 العلومات من الشكل الاول وتشتل على شرائط الاتساق مع النتيجة كما ذبته وهي فمنا كل علته
 لها علته لان الوجوب بالذات علته وليس له علته والا لكان ممكنها بالذات ثم اختلفت ومكانها
 بالحكم به في العالم فكريا فلما زان النتيجة بالقي بعدة الاحمال وسطا وهو جارية عما يكون
 جزاءه من القدرتين لكن يجوز فيها الزيادة والنقصان لصحة الكلام فنقول ان النتيجة جينية
 قولنا كل علته بها له علته بزيادة الموصولة لغيرها وبعد ذلك المتكرد عن العلول وهكذا
 قولنا كل ابن اب وكل اب لاب فان نتجه كل ابن له من له لاكل ابن له ابن كما يتوهم
 عمتة اقرار بان قولنا العلة غلط والخلط صحيح قياسا وادق المقدمات
 من الشكل الاول مع ان النتيجة منه كاذبة وهي قولنا العلة صحيح لان الصحيح انما هو العلة لا بحرك

انما لا يتحقق
 او انما لا يتحقق
 جزاءه انما لا يتحقق
 منقول

٤

دون انقطاع يمكن ان يقال ان كلية الكبرى ليست بالمتحدة منه فلا يكون شتمها على شتمها الانتاج
لانا نقول ان الكبرى وان لم يكن كلتيه لكنها شقيقة لكون الحكم فيها على لفظ شخصي وخصوصية في
كبرى الشكل الاول كالكلية في لزوم الانتاج كما صح به سيد السند في بعض بعضا بقوله الصواب
علما ان احد الاوسط ليس بأكبر منه لان المراد باللفظ في محمول الصغر مفهومه في موضوع أكبر
(حجود اللفظ فلا بأس بعدم الانتاج لان مركز مفهوم الاوسط شرط في جميع الاشكال ان كان في
احدى المقدمتين بخلافه حيث ان اللفظ الباقي على الافراد هو منفرد فيه عطفه قسما لها معنى
بعض طلبا لبعضيات على نفس الجالس بحضرة الاستاذ فقال ان لنا اطلاق موضوع
على الكناج والكناج متوقف على راضى الطرفين يلزم منه ان اطلاق متوقف على راضى الطرفين
وهذه النتيجة كاذبة مع صدق المقدمات واستجماع شرائط الانتاج ثلثات عند تعليلها بالسير
بقياس استنتاجا لا استقراء من شكل الى الاشكال للدرجة الى آخره وازا في منطقتة قياس المساواة
مع على ما به منه قلت انه اذا لم يكن قياسا فكيف يكون مستلزما للنتيجة فهذه السائل سأل
ادعائه في المنطق فقال الاستاذ ان كلية الكبرى فيه شقيقة بنا على جواز كناج المكره فقلت
ان المسئلة تختلف فيها فيكون الكبرى عند القائل بعدم جوازه كلية صادقة وتكون الاشكال فيكون سلم
فلا ينقطع به اذ الاشكال لانا نقول ان العاطلة بهذا اطلاق غير المكره متوقف على نجاحها ونجاحها
متوقف على راضى الطرفين فطلاق غير المكره متوقف على راضى الطرفين مستحكم
الاشكال لا ينبغي بهذا القائل وادعى في علما على علمي الله وابلال شهيد الحال ان
المراد بالراضى في الكبرى اما هو راضى الطرفين الكناج فوجب ان يكون المراد في النتيجة ايضا
ولا كذا هي النتيجة لان النتيجة لانا نقول ان قياسا قياس المساواة فبالنظام المقدمة الاجنبية يرجع الى قياسين
ويحصل النتيجة المطلوبة صادقة من القياس اثنا في صدق المقدمة الاجنبية من كذا

الطلاق موقوف على النكاح والنكاح موقوف على ترسخ الطرفين بالنكاح فالطلاق موقوف
على موقوفين صحيح فربما سمي الطرفين بالنكاح وكل موقوف على موقوف على ترسخ الطرفين بالنكاح
على ترسخ الطرفين بالنكاح فالطلاق موقوف على ترسخ الطرفين بالنكاح أي منقطع عليه مسبوق به
وهو صادق قطعاً والمترس من علم المراد بالترسخ في النتيجة هو الترخس بالطلاق فحكم بأنها كاذبة قد
بيننا أنه فاسد وإحتمال أن يجواب عن الترخس الشهير ما أجاب به الاستاذ عن تقريرنا أما قولنا
من غير حاجة إلى الاستناد يجوز نكاح المكره عقدة وبقية هي معركة أراد الاستاذ أن يقول
هي مطيح انظار الفعلا المستمي بخلاف الاسم لصحة اليد أقدم التحقيق فأثبت وتوجه إليه البطلان
وآذان الماهرين من حيث تقرر ما أنه إذا قال فاعل كلامي فهو كاذب مشير إلى
نفسه في العقد هي قضية لم يثبت بصادقه ولا بكاذبه لأن صدقها يستلزم كذبها وكذبها يستلزم
صدقها فكيف أحدهما الصدق والكذب يستلزم الخلف الذي هو باطل فيكون كل واحد منهما باطلاً
وهو خلاف ما تقرر عندهم وجبه الملازمة أن الوجبة الصادقة ما كان محمولاً ثابته الموضوعه في نفس
الامر والكاذبة ما كان محمولاً سلوباً عن موضوعه في نفس الامر فإذا فرضنا هذه القضية صادقة
كان محمولاً أي الكذب ثابته الموضوعها الذي هو نفس تلك القضية فتكون كاذبة هذا الخلف
وان فرضنا ما كاذبة كان محمولاً أي الكذب سلوباً عن موضوعها الذي هو نفس تلك القضية
وكل قضية كان الكذب سلوباً عنها كان الصدق ثابته في نفس الامر بلطمان الوسطية فيها
فتكون صادقة هي وجيب عنها باطلاً إذا فرضنا هذه القضية التي هي المضمون لفعل صادق
فلا يلزم منه الاثبات الكذب لموضوعها الذي هو تلك القضية من حيث أنها محمولة إجمالاً
لعدم صلاحية العقل لكونه محكوماً عليه بناء على عدم استقلاله بفروض الصدق إنما
هو لفصل لازم الكاذب ما هو المحل وهكذا إذا فرضنا ما كاذبة مفروض الكذب هو لفصل لازم

ولازم الصدق انما هو الجمل فلا يلزم ان يخلف في شيء من الصورتين فيه ان الاجال مرآة للملاحظة
 التفصيل لان مقتضى احكام انما هو الحكم على المفضل واما ملاحظة اجالا فمجرد عدم كون المفضل الجمل
 لكونه محكوما عليه بعد استقلاله فليس يحكم على الجمل الى المفضل قطعاً ويلزم ان يخلف على كل من
 التقديرين جزواً واجاب عنها المحقق لكونه امانة انشاء لاجل وقضية لان مناط الاخبار اعنى الحكاية
 ينبغي ان يعقل والملازم كون الشيء حكاية عن نفسه وهو باطل ضرورة التغاير بين الحكاية وال
 والاشارة لا تجعل المصدق والكذب فلا محذور في خلوه عنها وقية نظراً او لا فلان مناط حكاية
 انما هو مطلق التغاير بينهما ومن المحكى عنه اعم من ان يكون انبأ او اعتباراً او اياً لا تراخ محذور
 قائم او اخبرية كقوله تعالى لك الكتاب لاريب فيه فان الحكاية اى هذه القضية جز من
 المحكى عنه اعنى الموضوع او الفورية محمول خبر بجمل الصدق والكذب فان الحكاية فورية محلى
 او بالاجال والتفصيل كما اذا قلنا هذا الكلام قضية او جملة متمية مشيرة الى غرض هذا العقد ومحل النزاع
 من قبل القسم الاخير فان الحكم لملاحظة العقد الذى يتكلم به اجالا قبل الحكم وجعله محكياً عنه وموضوعاً
 ومحكوما عليه بصيغة غير متقلة استقلالاً في الملاحظة الاجالية كما هو شأن جميع القضايا
 وغيره من المفهومات الغير متقلة ثم يحكم به تفصيلاً بطريق الحكاية والبدلته حاكمة بان
 هذا النحوس ان تغايرها كاف لتحقيق الحكاية بشبهه وصحة الامثلة المذكورة والمنع على محتواها كقوله
 او كقر فيكون خبر وقضية قطعاً ومن ادعى وجوب التغاير الذى انى فعلية البيان يقال انه
 قد تقرر عندهم ان التغاير من الحكاية والمحكى عنه في المعنويات هو التغاير لا اعتبارى
 فان الشيء من حيث هو هو محكى عنه ومن حيث الحصول فى الذهن حكاية واما الحكاية المحكى
 فى التصديقات فالتغاير بينهما لا يكون الا بالذات لان المحكى عنه فيها انما هو ذات الموضوع
 مع حيثية محد انتزاع المحمول عنه ولا شبهة فيه والحكاية انما هو العقد الاخبار المشتمل على

ولاشك انما يتأيدان بالذات حينئذ لا يصح الحكمية عن نفسه مطلقا لا نقول هذا اذا كان الموضع
غير متغيرا في ذاته واما اذا كان بين القدر الموقوف اجمالا فكيفي تغاير الاعتبار بالوجود ان الصبح
وشترط التغاير الذاتي مطلقا وعدم كفاية التغاير الاعتباري سلبا بين ولا بين حتى يعارض
المبدئية والاعتقاد على مقررات العلوم من غير شهاوة الوجدان لا اعانة البرهان من علمية
الشفاهة واما ثانيا فلان الكلام مفيد للافاوة الذاتية قطعاً فلا بد ان يكون انشاء الوجود
لا يسيل الى الاول فانه لو كان انشاءا لما ان يكون بين الانشاءات الكاشفة عن المبدئية فتمت
بالانشاء كالامر والشيء الاستفهام وغير ذلك او من انشاءات الكاشفة على صور الكائنات
كالفعل والقوة والصنع وكما واحد منها باطل اما الاول فلا يهتدى على صورة الجملة التجزية وتظهر
واما الثاني فلان المقصود في هذا القسم من الانشاءات ايجابا والم يوجب ان يوجه الحكم بعينه
واختياره بوجه الحكم في الجملة حكما لم يكن موجودا قبل الحكم بها ولا شك ان هذا لا يتصور الا
في اكل التي يكون السند فيها واتصافا بغير الحكم كالمبيع والشراء والطلاق والامتناع في بيع
وشترت ونسب طلق ونسب حرثا فانها ان قصد بها الحكمية فهي قبل اخبارية وان قصد
بها ايجابا ولم يوجب قبل هي انشاءات واما اكل التي يكون السند فيها من الامور الواقعية
لا يدخل فيها الصنع الحكم بالاقناع وعدمه فهي خبر واقعية لفظا ومعنى ولهذا لا يصح ان يقال
ان قولنا لها فوقنا والارض تحتنا والاربعه زرع والخمسة فرد جل انشائية في صورة
الخبرية وظاهر ان الصدف والكذب من الصفات الغسل الامرية للفضايل والادخل في ثبوتها
بها الصنع الحكم واختياره فاقول بالجملة انشائية في صورة خبرية ظاهر البطلان فحينئذ خبر واقعية
وهذا البينة نشاط الاشكال في السؤال ولم يرتفع الاعضال لا يقال ان حصر الانشاء في
العيس المذكورين من مقررات الادوار والامثلة لها عند اهل العقول فيجوز ان يكون متنا

الاصح

سنا ثنائيا لانا ان لا نقول ان الانسان لا يكون على هيئة المفردات ولا على هيئة المركبات
 هنا مقصودنا ان فرضت جملة ثنائية فلا تخلو اما ان يكون على هيئة من الهيات المتحدة لاننا
 او على هيئة الاخبار فابدا الاحتمال الثالث احدث بدعة في شريعة الصانع وقد يحتاج
 الكذب بن ذاتيات هذه الحقيقة فيكون جب الثبوت لها وحقيقة لا سبيل لها الى الصدق
 فزوم خلف ممنوع ولا يخفى ما مدين الصانع اما اوله فان الموضوع والحمول ونسبة من
 الخارج للموضوع بالحققة دون الاخر، الذمينة لا تتواءم فيها وانما صدق كل واحد
 منها على الحقيقة وبالعكس اللازم حقيقة انها تكون كواحد منها جب التحقق في ضمنها لا بد من
 لها وضرورة الصدق عليها حتى لا يكون لها سبيل الى الصدق كيف وحرية مفهوم الكاذب
 القضية لا ياتي في كونها صادقة وموظفها كافي قولنا خلاي هذا المكذب واما انما فان صدقها
 على قدر كونها واجبة الكذب لازم قطعاً ما ذكرنا سابقاً من التقرير لا نقول ان الموجبة الكاذبة
 عن قضية يكون محمولها سلباً عن موضوعها في نفس الامر فيكون محمولها عن الكذب على قدر
 كذبها سلباً عن موضوعها الكاذب هو نفس تلك القضية في نفس الامر وكل قضية يكون الكذب سلباً
 عنها يكون الصدق ثابتاً لها قطعاً فتكون صادقة وقد فرضنا انها كاذبة تهافت وحلها على الزم
 الصواب كما علمنا الملك لو باب ان الكلام الذي كونه قضية مشكوكه الصدق الكذب له نسبة
 العالم ان ليس يعلم من الطرفين علاقة يجرم بها العقل بعدتها او كذبها واما بالنظر الى
 الاصحاح ان تكون صادقة في نفسها واما يلزم من فرض صدقها الكذب بالعرض نظر الى خصوصية
 الطرفين لا ترى انه لو لم يكن موضوعها نفس تلك القضية ومحمولها الكذب بخصوصه لم يلزم من
 فرض صدقها الكذب ولا العكس ايضا فيمكن ان يكون كاذبة في نفسها واما سلباً لم كذبها
 الصدق بالعرض نظر الى خصوصية الطرفين كما يظهر عند التامل فيما ذكرنا من تقرير الاشكال

هذا هو
 المقصود
 من
 هذا
 الكلام

فاجتماع الصدق والكذب فيها انما هو من جهتين لا استحالة في اجتماع المتضامين من
 جهة واحدة بل صدق عليه الخبر الغرض محقق لا يحترق طلبا العلماء وتخطي في معناه انما
 تعريفها ان قولنا كل شيخ كان شابا موجبة كلية ما وقع ان عكسه هو قوله بعض شاب كان
 شيخا كاذب فبطل قاعدة العكس الموجبة مطلقا الى الموجبة الجزئية واجيب بان المحمول
 انما هو مجموع قوله كان شابا لا شابا فقط فلعكس حينئذ قولنا بعض من كان شابا شيخا وهو
 اقول هذا الجواب انما يصح على ذنب بل عبرية فان مجموع لمصانف والمصانف اليه اعني كل شيخ
 مبتدأ عندهم وجملة الفعلية اعني قوله كان شابا خبر لدراما عند النطق فالמושوع المحمول
 هو شيخ وشاب فقط وكان البطلانانية فالبتدل في العكس انما يقع من شيخ وشاب
 الاربطة بما لها فلعكس حينئذ بعض شاب كان شيخا وهو كاذب ولكن تزنا عن كك فتقول ان
 الاصل المذكور محمول اثنان احدهما ان يكون مجموع كان شابا محمولا والاثنان ان يكون المحمول
 مجرد لفظ شاب وكلمة كان الاربطة وبناء الاشكال على الاحتمال الثاني والجواب المذكور انما
 يمنع الاعتراض لو كان بناء على الاحتمال الاول فلي ان مادة الاشكال لا يتقطع على الاحتمال
 بهذا الجواب لانا نقول ان نفس قولنا كان شابا ايعا متشبه على الموشوع والمحمول والاربطة
 الزمانية او معناه كان شيخا شابا فزوبه الاشكال على القاعدة كما كان يراد بل القضية فان
 عكسه كان ان شاب شيخا وهو كاذب وقد يجاب بان محافظة الاربطة الزمانية التي في الاصل غير
 واجبة في العكس فلعكس قولنا بعض شاب يكون شيخا ولا كذب فيه وفيه ان تعريف العكس بل
 طرفي القضية بظاهرها مشعر بقاء الاربطة بما لها وفي العكس المذكور قد تبدلت الاربطة
 المانوية باستقللة لكن ليس فيه كثير بعد لان محصل تعريف العكس ان تركيب القضية
 على خلاف ترتيب الاصل بحيث يبقى فيها الصدق والكيف باخي صير كان هو اصلها

هذا الجواب
 هو الجواب
 على الاعتراض

هذا الجواب
 هو الجواب
 على الاعتراض

١٤
 الكسب بغير تبديل الطرفين أو مع ارتكاب تبديل آخر لا ينافي لتبديل الكم أو الجهة والباطل على هذا
 فنيكس فلو لم يكن كل شيء يكون مبنيا على قولنا بعض ميت كان حيا تبديل الاربعة يستقيضه بالباضة
 وقد يقال في الجواب ان اصل ما ذه الوقيعية لانه في قوة قولنا كل شيخ شاب بالضرورة في قولنا
 الماسني لا اذا ما يكون عكسه مطلقا عامة فيغير فيه قيد الاطلاق العام لا الوقت لمعنى الماخوذ
 في قوله بل اعني الزمان الماخوذ فينا بعض شيوخنا بعضا على ان في احد الاربعه اثنان ولا اثنان
 فيه ولا جوابا تبينه زلجنا غير تمام فانها اما عاد لها حسن جهها وسواد شعرها لاسن شباب
 يقال انها تبيل شباب كانت شيخا فبذلك انعكس على ان هذه الاحادثة امر تعاقبي وقع بكم
 سبحانه عليها ولم يتحقق في عالم الواقع يعني الاشكال بجانه كما كان قبل هذه الاحادثة والاولى في
 حلها ان مدلول الاربعة الزمانية امران احدهما انسبة الاربعة التي تحل عليها ما دونها والآخر
 الزمان لمدلول عليها مبنيا فانها لا الاربعة حقيقة انما هي الكون الذي نزيل عليه ما دونها والزمان هو
 للسنه فتبديل مبدله فحصل لاصل ان كل شيخ بالفضل شاب في الماسني وعكسه ان بعض
 شباب في الماسني شيخ بالفضل ولا محذور فيه عقدة حقيقة وسددة وثيقة عجزت عن حلها
 البنان ونجها اللسان تسمى منالطة عامة الورد لوردو ما على كل مطلوب واثباتها كل مقصود
 وتقريرها انما هي مطلوب وان كان كاذبا قطعاً انه صادق وثابت في نفس الامر فتدليل عليه
 بما في كماله يمكن المدعي ثابته كان نقيضه ثابته كان نقيضه ثابته كان نقيضه ثابته كان نقيضه ثابته
 فقالا لم يكن المدعي ثابته كان نقيضه ثابته كان نقيضه ثابته كان نقيضه ثابته كان نقيضه ثابته
 من الاشياء ثابته كان نقيضه ثابته كان نقيضه ثابته كان نقيضه ثابته كان نقيضه ثابته
 من كذب كذب الفتيحة استلزم لغا والقياس والاشكال ليس الفساد في ما ذه فبنياس
 ولا في بيئته بعد في المقدمتين اشتغال الهيئة على شرائط الانتاج فحين انما انما لغا الف

في قولنا
 بعض شيوخنا
 بعضا على ان
 في احد الاربعه
 اثنان ولا اثنان

في قولنا
 بعض شيوخنا
 بعضا على ان
 في احد الاربعه
 اثنان ولا اثنان

من عدم ثبوت المدعى فيكون عدم ثبوته باطلا والبرهان تمام وهو المطلوب به اذ غاية التحريم تقرير
الشبهة وتوقع في ان اثباته يحصل ان هذا التبرير لا يطبق على قانون لمقول لان فساد
البرهان لا يوجب كذب الكاذب متعدد من مقتضى القياس والعناوينه للعناوين الاول من كذب
بخصوصه فاللازم من كذب النتيجة وحسب نقيضها انما هو انقراض قاعدة انكاس الوجبة الكلية لمصلحة
الاولوية لنفسها العكس القيق وانقراض قاعدة استلج المحتجين الكليتين المتصلتين للثبوتين وجبة
كلية متصلة لازمة مع صدق لمعتين اجتماع شرط الاصل او شئ ومعدته من
معدات القياس او ضا ومنه لا بطلان مقدم الصغر ولا اثر لكذب مقدم وانما في كذب
الشرطية ولا في كذب القياس لا بالعكس فلا يلزم بطلان عدم ثبوت المدعى فلا يتم التقرب في
مطلوب مضافا من ان يكون لها طاعة عامة الورود ولا يقال ان النتيجة لازمة للقياس
وفساد اللازم يستلزم فساد المطلوب قطعاً سواء كان العناوينه في هنية المطلوب او في اجزائه
الاولية او الثانية فيجوز ان يكون مقدم الصغر فاسداً لاننا نقول ان منصب لمقرر من
منصب استدل فلا كيفية التبرير والاحتمال ان استدل على بطلان عدم ثبوت
المدعى بوجه آخر ادعى فيه البهتة فالاشكال هو هذا الالفاظ المذكورة هذا ولعل ان
الفاظ البحث يكون عامة الورود بان يقال ان عدم ثبوت المدعى على جميع تعابير
وقوعه يستلزم ثبوت نقيضه وثبوت نقيضه يستلزم ثبوت نقيضه من الاشياء على جميع
التعابير المذكورة وهذا البرهان يستلزم صدق قولنا كلما ثبت المدعى ثبت نقيضه من الاشياء
يستلزم صدق عكس نقيضه اعني كلما لم يثبت نقيضه من الاشياء ثبت المدعى وهو باطل
كما لا يخفى فبطلان يلزم بطلان لازمة بطلان ملزوم ملزومه حتى ينتهي الى بطلان عدم ثبوت
المدعى ويلزم منه ثبوت المدعى وهو المطلوب بوجه الالفاظ متينة عامة الورود وقد سيجاء بم

انما يشترط
ثبوت المدعى
منه في
البرهان

هذا التبرير
البيان في
الاشياء
المطلوب

الصغرى لان من جميع تقادير عدم ثبوت المدعى عدم ثبوت شئ من الاشياء وعلى
 التقدير يجوز ان لا يكون نقيضه ثابتا وان فرض الصغرى جزئية كان النتيجة كلية
 فلا يتم التقريب ويرد عليه ان المدعى ايضا غير ثابت على هذا التقدير فهذا المنع يجوز ان يرفع
 النقيضين عليه حيث يطل ما قالوا ان التناقض خلاف النقيضين بحيث يلزم من صدق كل
 كذب الاخرى وبكس اللهم الا ان يرد من اللزوم في التعريف اللزوم على التقادير الواسية
 لكنه تنبيه عن التباديل في التعريفات واشبه في الجواب المنع على كذب عكس نقيض
 مستند بان جماع النقيضين يحل محل محال في المراتع لكن المقدم في عكس محال فمخبر ان
 يكون مستلزما لوقوعه بل على المن استلزام المحل للمحال جائز وما يكمل به هذا الذي من القاصر
 في الجواب فهو ان المراد بشئ من الاشياء في الكبرى اما هو الشئ المحصور اعني النقيض المطلوب او
 شئ آخر غير ذلك النقيض او هم منها على الثاني يكون الكبرى اتفاقية لعدم علاقة اللزوم بين
 تحقق نقيض المطلوب ووجود شئ آخر مغاير له معه وليس بينها الامعية بحجج الاتفاق كما لا يخفى
 على من له مهارة في العلوم العقلية فيكون النتيجة ايضا اتفاقية ووجب الانكسار بين نقيضين
 طرفي الشرطية انما هو ان كانت لزومية بشهادة مستدلاهم عليه بان انتفاء اللازم مستلزم
 انتفاء اللزوم وعلى الاول الكبرى وان كانت لزومية وكذا النتيجة لكن معنى النتيجة على الاول ان
 لم يكن المدعى ثابتا كان شئ المحصور من بين الاشياء اعني نقيض المدعى ثابتا وعلى الثالث
 ان كما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ ثابتا وحصل عكس نقيضها على الاول ان كما لم يكن الشئ
 المحصور المذكور ثابتا كان المدعى ثابتا ولا شك انه صادق فلا يتم التقريب وعلى الثالث
 نقول ان الصغرى كاذبة او من جميع تقادير عدم ثبوت المدعى عدم ثبوت جميع الاشياء
 وعلى هذا التقدير يكون نقيض المدعى ايضا غير ثابت فكيف يصح نقيضه على جميع ملك

نقادير فلا يصدق لصغرى أصلا لا لزوما ولا اتفاقا لا ليعال ثبوت النقيض على تقاديرهم
 ثبوتهم جميعا في الشك شيئا من قبل لزوم الحال على تقدير محال وهو جازم فيصدق الصغر في نفسه
 لا نأقول لزوم الحال للحال من تجزئ في منصب المقر من منصب لم يندل فلا ينفك المنسك
 ولكن الجواب بوجه آخر وهو ان عكس النقيض ساوفاً على تقادير عدم ثبوت جميع الاشياء يكون
 نقيض لدعى اليعنم نقفاً فيكون الدعى ثابثاً قطعاً ولزوم الخلف فيه انما هو على تقدير
 محال المنسك بوجه كفي للجيب ان لم يكف للمعبر من المذكور فلا يتم التقريب **عقيدة**
 واهية متعصبها الاعلام وسنوها بشبهة الاستلزام لتزيرها انما المهد مقدمة وهي ان كلما
 لم يستلزم وجوده رفع عدمه الوافى فهو موجود دائماً لان الوجود الذي لا يوجب وجوده رفع
 لعدم الوافى لا يكون إلا قد ياتى يكون موجوداً وانما قطعاً ثم نقول كلما وجد احاد
 استلزم وجوده رفع عدمه الوافى فيكس عكس النقيض الى قولنا كلما لم يستلزم وجوده رفع
 عدمه الوافى لم يوجد وانه مناف للمقدمة المبهمة مع كونها ساوفاً في جعلها على ما علمت
 في اثناء التحصيل ان لفظة كلما في المقدمة المبهمة مركب متضمن لفظة كل واما الموصولة
 او الموصوفة ومرفوعة على الابتداء وجها ان يكتب كل بالفضل كلمة كل عن لفظة ما واهية
 قوله وجوده وكذا في قوله كان موجوداً راجع الى كلمة ما والمراد بالعدم الوجود هو عدم الزمان
 فان عدم الزمان المحض لا واقعيته له وانما هو عدم نوعي اعملة تفتيته عليه والمعنى ان كل شيء يستلزم
 وجوده ذلك الشيء رفع عدمه الزمان فهو موجود وانما كالمزاد بالذات ليعول المجردة وفي قوله كلما
 وجد احاد استلزم وجوده رفع عدمه الوافى مركب متضمن لفظة كل والمراد به ثم نقول الى المعنى الظاهر
 وتضمن معنى الشرط اي في كل حين على كل تقدير فهي منصوبة على الظرفية وجها ان يكتب كل
 بجزئين مثال بنا كنهنا والصغير في وجوده عدمه راجع الى احاد لا الى كلمة الالهة **عقيدة**

لارجاع الغير سببا اذا كانت زائدة ولتفنيته شرطية كما لا يخفى على من له اولى مهلة في البوتة
والتعني كما وجد الاحداث يستلزم وجود ذلك الحادث رفع عدمه الا ان اذ عرفت بمشجع
الالفاظ ونفهوم المقدمتين فاعلم ان المراد بكونه مافي المقدمته المهند ان كان عدم الموجود والمعدم
او المعدم فقط فهذه المقدمته كاذبة لان المتعديات كلها والمعدومات باسرها لا يستلزم مجزها
يرفع عدمها الا اننا الوجود فيها مع انه لا حظ لها من الوجود اصلا وان كان الوجود فقط
مسئلة لكن المراد باحداث في الشرطية حينئذ ان كان هو عدم من احداث الذاتى والذاتى
او انما يتجسس منه مفي كاذبة الوجودية للحادث الذي الحضر عدمه مفي حتى يكون الوجود ايضا
له وان كان المراد به احداث الزاتى فقط كما لا يخلو صافى وكذا الشرطية التى هى عكس لتفنيته
اعنى قولنا كما لم يستلزم وجود احداث الزاتى رفع عدمه الا انهم يريدون بذلك احداث ليس
عكس لتفنيته بجملة التى توهمها القوم اعنى قولهم كل شئ لا يستلزم وجوده رفع عدمه الواقعى
لم يوجد ذلك الشئ حتى يكون منافيا للمقدمته المهند والشرطية التى هى عكس التيقين ليست منافيا
للمقدمته المهند لان مفاد ذلك الشرطية انها هو سلب الوجود عن احداث الزاتى على
جميع تقادير عدمه استلزامه رفع عدمه الزاتى وهى تقادير عدمه وحصل المقدمته المهند
ليس بالثبوت الوجود الدائم لجميع افراد الوجود الذى لا يكون وجوده رافعا لعدمه الزاتى اعنى
الواجب والعقول المجردة وليس من شأنه ان يترجم المناقاة من سلب الوجود مطلقا
على محالوث الزاتى فى حال عدمه وبين ثبوت الوجود الدائم للواجب والعقول ذلك
ملاسترومية فاحفظها والتحيز فانه واقع بجميع التقريرات والعجب من هؤلاء الكتاباء والافئدة
والا بصار انهم لم يفتوا الى كفى كما فى الموصفين لم يعينوا ان حرج العنبر من مفي المقدمته
المهند كلمة مافي عكس التيقين من احداث الزاتى فتوهموا ان كنا القنيتين جليان حكم فى احدهما

ثبوت الوجود والعدم في الاخرى بسلب الوجود مطلقا على سفي واحد وملكك تبين ملكا
فصلنا عليك ان جواب صاحب السلم بانها تصنيفان لزميتان مالي احداهما ناقص لتالي الاخر
و انضم اليه المناقاة بينهما ايضا يغفل عن التحقيق يستقيم على ما بينناك من سواد الطريق عقد
تقرير بان الانسان شل جوهه وفضل كائنات شل لا يغفل اما ان يكون عرضا او جوهرا الاول
مخالف لما تقر عندهم ان مثل الجوهه جوهه بيا اهل ان المركب من استقل وغير مستقر
مستقل على الثاني يكون الجوهه مقوله حيث ما لا يغيب ان يكون له فضل آخر لان كل
له حيث يجب ان يكون له فضل بالعكس لا يحتاج وجوه الجوهه بيا فيميزه بالعكس ثم يتكلم في هذا
الفضل حتى يلزم له فضل آخر وكذا انه ثم يلزم حصول غير متناهية لماهية واقعية ويكون
المسحلات العقلية وحدها انما تشارش الثاني وما تعلم انه على الثاني يكون الجوهه مقوله
حيث ما لا يمنع لان معنى قولهم الجوهه مقوله انفس عال لما يقع حبسه لا سافل ولا
متوسط لا انفس عال لكل باكل عليه كما ان معنى قولهم الجوهه جوهه الناطق فضل انه
خير من فضل لما جوهه فضل له لا انفس فضل لكل باكل عليه كيف وان الجوهه محمول على الناطق
مع انه عرض عام له كجوهه الناطق محمول على الجوهه مع انه خاصة له لا فضل له فكذا الجوهه
محمول على الناطق وعرض عام له ولا محذور فيه فان قلت ان الجوهه اذا كان عرضا عاما
للاطن كان الناطق جوهه في مرتبة العوارض المتأخرة عن مرتبة نفس الماهية واما في
هذه المرتبة فهو الماعرض والجوهه الجوهه ولا عرض فضل الاول يلزم المحذور الاول
وعلى الثاني الثاني وعلى الثالث يلزم ان يكون بعض الماهيات الواقعية خارجة عن العقول
العشر وهو خلاف ما تقر عندهم ان تلك العقولات حاصلة بمجيب الكائنات الواقعية
قلت انما تشارش الثالث ولا محذور في حسره وجوه من العقولات العشر لا هم الماخصر

حصروا الكمالات الموجودة في المقولات **معرفة** الكمالات مطلقاً ومرتبة بنفس الماهية بقدر ما
 على الوجود وغير من العوارض فلا يابس في جميع عنها في تلك المرتبة **معرفة** مخرجا ١٢٧
 ان مفهوم الانسان اذ حصل في الذهن فلا يتخلو انما ان يصدق عليه انسان اولاد اثنان
 باطل فمعرفة احتمال سلب الشيء عن نفسه الاول ايضا لك لانه لو كان انسانا يصدق عليه انه
 جسم فانهم وحاس من متحرك بالبرادة ودر كالكليات والجزئيات واللازم باطل لان
 الجسمية وتقوم الاحساس بالحركة الارادية والادراك كلها من حواس موجودة خارجية
 وعلتها انما اختيار الشيء الثاني واستحالة طلب الشيء عن نفسه مطلقا مختصا بكل الاولى كما يجب
 اكل الشئ من بعض المحولات تحمل على نفسها كالمكن **معرفة** مخرجا والشيء وبعضها مسبوقة عنها
 كما نخرج في شذوذا المفهوم المذكور من قبيل لطافة الثانية فان ازدياد الجهول حمل الاول
 يقال به محمول ولا يلزم منه كونه جساما ولا مائيا ولا حساسا ولا غير باس المذكورات ان
 اكل الشئ من جناب باء مسلوب عن نفسه لا محدود فيه لما بينا لا يقال انه يلزم سلب الذات
 عن الذات في الذهن مع انها واجبة الثبوت في جميع مراتب الذات لا نقول الكليات
 العرضية هي امور منتزعة كلها وليس لها مصدر سوى الافراد والذاتيات فيها امران
 احدهما الطبيعية لمشاركة الموجودة في ضمن الاشخاص في انجاب مع الشخصات انما جارية
 وفي الذهن مع الشخصات الذاتية وهذا معنى قولهم الذاتيات ذاتية الثبوت للذات
 ذواتها وخارجها والثاني مفهوم هي انترهي لاحظ له من الوجود استحارجا وجزئية لافراد جارية
 ولا الذاتية لعدم عبير عن الطبيعة الذاتية فالذات في حقيقة هو ملك الطبيعة والمفهوم الدال
 عليها يسمى اينا جازا له على الذاتي والمفهوم اسماء في الذهن من الانسكان
 قبيل الشئ الجسمية وتقوم واخواتها من آيات الطبيعة لمشاركة الموجودة في ضمن الافراد

واجب الثبوت بها بالذات وللأفراد بالعرض لانهذا المفهوم الانشائي حتى لم يرم سلب
 ١٥ الذاتيات عن الذات فانهم عهدة تخفية تحت لي وهي ان انقسم الى الاسم والفعل
 و اعرف ان لفظ الكلمة او مفهوما لكل ما يملأ اما الاول فلان لفظ الكلمة خبري عن جزئيات الاسم
 ويخبرني لا يكون مقصدا واما الثاني فلان مفهوم شيء من الالفاظ لا يكون هباء ولا فضلا ولا حرفا
 فان نصف هذه الصفات انما هو الالفاظ لا المفهومات والابحوت عليها احكام الكلام كما يقع
 والمنصب اجرو الاعراب والبناء وغيره واطار الى المفهوم لا تصيف بهذه الصفات ايضا
 نقول ان نفس الالفاظ الثلاثة المذكورة تقع قطع النظر عن تحققها في ضمن الافراد اما قسم الكلمة
 او لا وكلها باطل اما الثاني فلان الكلمة مقسم بها اتفاق النحاة واما الاول فلانه لا يصح
 على هذه الطرائق الكلمة انما لفظ وضع لمعنى مفرد لان كل لفظ فرض فهو خبري لا كلي فحيث ان
 انقسم للالفاظ الثلاثة انما هو مفهوم الكلمة من حيث انها متحققة في ضمن الافراد الشخصية لا المفهوم من
 هو هو والاقسام انما خبريات الاقسام الثلاثة قال قولهم الكلمة منقسمة الى ثلثة اقسام يرجع الى
 ان افراد هذا المفهوم على ثلثة اقسام بعضها يعيد عليها مفهوم الفعل وعلى بعضها مفهوم الاسم
 بعضها مفهوم الحرف هذا التقسيم الكل اعني مجموع افراد الكلمة الى الاجزاء والاطراف الثلاثة هي
 الفاظ قطعها فانذغ لانكبال الاول محل المقسم على الاقسام لا يجب ان يفتهم الكل الى جزئيات لا يفتهم
 الكل الى الاجزاء بخلاف تقسيم الحيوان الى الانسان والفرس ففهم فذلك فان المقسم بينهما هو الحقيقة
 وهي صادقة على الطرائق النوعية لدرجة تتجهها وهذا التقسيم بعبقيرة تقسم الكل الى اجزى ما جاز
 الى تقسيم الكل الى الاجزاء لما ذكرنا من التعبير اما الطرائق الكلمة للاسم والفعل اعرف فلا يصح
 على شيء منها انما لفظ دل على معنى غير مستقل مستقل مقترن باحد الازمنة الثلاثة وغير مقترن
 بخلاف ما ذكرنا من انما ويل عهدة تخفية تغيرها انهم ما لا ان الفصل مستقل باختيار

المعنى التضمنى اعنى احدث دون المطابق وادخول المستقل لا باعتبار المعنى المطابق لا التضمنى
 عليه انهم يحقون ان يوضع ان لفظ الابتداء موضوع للمعنى كى وهو مستقل بله اصار لفظ الله
 بها وكلمة من موضوعه لكواحد واحد من جزئياته الغير مستقلة وله اكانت حرفا وكذا لفظ
 موضوع للمعنى كى مستقل بشارا سما ولفظة فى موضوعه لكواحد واحد من جزئياته الغير
 مستقلة وعلى هذا القياس فى سائر الحروف نقول ان كلا من الجزئيات مركب من الصيغة
 الكلية والصفات والعلية الكلية مستقلة فلو ان يكون الحرف القياس مستقلا باعتبار
 التضمنى كالفعل والفرق بينها حكمه الجزئى ان الجزئيات التى صنعت بها الحروف ارتباطا
 مخصوصة بسيطة غير متعلقة بغيرها بالابتداء او الطرفية مثلا الصانع مثلا كما يعبر عن الانسان
 بالضاكك الكاتب مثلا فبذو المفهومات الكلية مستقلة بجزران يكون عنيات بها و
 لا يكون من اياتها حتى تكون تلك الجزئيات مركبة من مستقل غير مستقل متفرع عليه كون
 الحرف مستقلا باعتبار المعنى التضمنى من اولى وانية تلك المفهومات الكلية فعليه البيان
 عقد نحوية تقريرا ان مفهوم الفعل كما انه غير مستقل باعتبار المعنى المطابق ومستقل باعتبار
 المعنى التضمنى كذا ذلك مفهوم الصفات المستقلة ايضا غير مستقل باعتبار المعنى المطابق مستقلة باعتبار
 المعنى التضمنى لانه مركب من الذات والصفة والنسبة فان اعتبرنا الجزئى المستقل منها فنجب
 ان يصح وقوع كلا واحد منها محكوما عليه به وان اعتبرنا الجزئى الغير مستقل منها فلا يصح ان يكون
 شئ منها محكوما عليه ولا محكوما به فالفرق بينها حتى فالان الصفات تكون محكوما عليها
 وبها كليها والفعل يكون محكوما به لا محكوما عليه وتوضيح اكل ان فى الفعل متشعبة بغير
 مذنب تحقيق هو ان كلا من موضوع المعنى بسيط ليس معنى منها تركيب لانهم يميزون
 عن ضرب مثلا بزو عن الضارب مثلا بزمند وانا نفهم قطعاً ان زمند

١٤

الصفات المستقلة
 بسيطة فلو كان
 صفاتها كاسم الفعل
 والفعل مثلاً
 مستقلة

مفهوم مستقل صالح لتوقد محكوما عليه بكيها وزوال الصلح الا لكونه محكوما به ولهذا يصح ان يقال
 ان شذوذا مردها اليه ان يقال ان شذوذها مردها اليه ان يقال ان شذوذها مردها اليه ان يقال
 ان يقال ان شذوذها مردها اليه ان يقال ان شذوذها مردها اليه ان يقال ان شذوذها مردها اليه
 من احدث والزمان ونسبة هذا الحدث الى فاعل واحد احدث مفهوم مستقل لنسبة خبر متعلقة
 والزمان ان كان في نفسه مستقلا لانه في مفهوم الفعل ما خوف من حيث انه ظرف للحدث المذكور
 وهو من حيث الظرفية غير مستقل لذاته بل هو على ما عليه به اذ الوخط في نفسه لاس حيث الظرفية كما
 توفى يوم الجمعة يوم طيب واذا الوخط من حيث الظرفية لم يصح كونه محكوما عليه لا محكوما به كما
 قلنا صحت يوم الجمعة ومفهومها بالصفات مركب من الذات والحدث ونسبة هذا الحدث الى
 تلك الذات فالنسبة غير متعلقة بالذات والحدث جزاء عن تلك الذات فليقل هذا المذهب بتمامه ان
 لتعني للفعل احسن احدث وان كان في نفسه صالحا لكونه محكوما عليه به بكيها لكنه في مفهوم الفعل
 من حيث انه منسوب الى فاعل فلهذا لم يصح وقوع الفعل باعتباره محكوما عليه الا ان لم يكن متي
 واحد محكوما عليه به في حالة واحدة واستقل في مفهوم الصفات جزاء عن احداهما الذات
 وهي ما خذوة في ضمن الصفات من حيث انها منسوب اليها وانما احدث وهو ما خوف في ضمنها
 من حيث انها منسوب فلهذا لم يكن الصفات محكوما عليها باعتبار الجزاء الاول فيقال الكاتب
 انسان اي هذه الذات التي نسبت اليها الكتابة انسان بمحكوما بها باعتبار الجزاء الثاني فيقال
 زيد كاتب اي زيد نسبت اليه الكتابة فاحفظ هذه التفاضل فانه من التفاضل فانه من التفاضل فانه من التفاضل
عجته تحت في في انشاء التحصيل فعرضها على كثير من الاذكياء فلم يأت احد بالشي
 العليل وتقريرا بانهم قاطبة اجمعوا على انهم علم الوجوب بجائز لجميع الاشياء حصورا وشهدوا
 عليه بان لو كان حصورا فانعاقب به تعالى اما الصور الغير المتشابهة للفظام الغير المتشابهة لفظام

الامور الغير المتناهية لفعل هو بل بالبرهان اما بعد المتناهية لبعض من تلك النظام فيلزم
 جهل بالباقي وهو الصواب بل ويرد عليه انه يجوز ان يكون علم بعض منها خصوصاً وبعض آخر حصوله
 ولا تخدو حقيقته اصلاً والقول بان حصول الصورة انما يكون في المحسوس اباطة التي هي من
 القوي المحبانية والوجوب جازم منها غير مسلم عند انضمام على ايستدلال بليل آخر الاصطلاح
 للدليل الاول وايضا قالوا ان التصديق موقوف على التصديق في علمهم ان التصديق علم حصولي
 ولا مثل الحصول الارتسام في ذاته تعالى فيلزم ان لا يكون الوجوب سبحانه مصداقاً للقضايا
 الاولية التي يصدق بها كل واحد من نوح الانبياء حتى اقبله واصبان كحلاوة ليل لذة
 الحفل فضلاً عن النظر كما هو ما يجب ان لا يجبر عليه الانسان عياناً كان فكلية مثقال ذرة من الانبياء
 اما اولافلان مناط الادراك والادعان انما هو القيام بذاته في التجرد في نفسه عن المادو
 فيستحيل ان يتغير النفس المنسوبة بالحواس من المادية المانعة عن الاكتشاف بادراك المفردات
 وادعان المتعنا بالبدية في النظرية كلها وبقي الوجه المنزوع عن جميع نقائص كذا يعلم من تفحصنا
 وادعان عن حصول الادعان واما ثانياً فلا تكذيب للضموم القطعية لقوله تعالى ان كل شيء
 عليم وقوله تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وذلك كقولهم فبانه من
 اجاب بانه تعالى يدرك القضايا بالادراك محصور فكان علمهم معنى العلم محصور فانه عبارة
 عن امر شخصي تنكشف بنفسه عند المدرك من غير حصول صورة من غير حكم بايجاب وسلب بلا
 ملاحظة حقيقته اخرى ولهذا قالوا ان العلم محصور عين لعلوم ذاتا وتبارة والقضايا ليست
 كذلك لان لكل اجزى من اقسام المفرد على انها شتملة على الحكم لا يقال ان القضايا اذن لم تكن
 نفسها من الامور الشخصية لكنها بعد ارتسامها في الازمان العالية والسافلة وكلها لها بطور
 المستوحدة الذهنية صارت صوراً شخصية صالحة للعلم محصورى وكذلك الادعائات

الحاضرة تلك الاذهان الشخصية ولكل الاذهان مع الصور القائمة بها والصفات المارضة
 بها ماضية عندها كمالها بزم جهلها بلغي من الاشياء لاننا نقول ان اللازم من هذا
 ليس الا ان الوجوب جازم مختصر للقضايا كما صلت في اذهان الغير مع الادعائات المتعلقة بتلك
 القضايا لانه تعالى منفذ عن هذا والمخبر لم يكن لانه او هو بان كماله غير متدفع بهذا الوجوب
 في القول انها يجوز ان تكون مكتشفة عنده كمالها بخلاف آخر من العلم غير المحصور والحصول احد
 مدعى في شرعية الحكمة وجوز لاجل العقلاء وعلما لا يتصور الا بان يقال ان المراد بالتصوي
 قولهم التصديق متوقف على التصور مطلقا لا اذ كان للشيء للتصوي والحصولي وهذا ان
 يكن مصرا به في كلامهم كماله بحيث يكون ممكن لهم وبهذا يتدفع ما يرد عليهم انه يلزم ان لا يكون
 النفس صادقة بقولها انما موجود لان اذ كان الموضوع محصورا وليس بتصوري فليزم ان يحصل
 التصديق بدون تصور احد الطرفين فتدبر فان هذا المقام من لغة الاقدام **عقوبة**
 صديقه اهل وعيقر الدغ تقرير بان قد تقرر في موضع ان الصورة العينية علم حصولي وان علما
 علم حصولي وان العلم المحصور يتحقق معلومه اما واعتبارا ويلزم من هذه المقدمات الثلاث ان يصير
 العلم المحصولي والمحصولي متحد في الذات والاعتبار وهو باطل قطعاً لانها متباينان فحيث بان
 يكونا متباينين فكلها على ما علمي الملك لعلام بالفضل والانعام ان الضروريتين المتباينتين
 هو التقابل وهو عدم امكان اجتماع مفهومين في محل واحد في زمان واحد من جهة واحد
 والالتزامين اعني اتقارف الكلي بين المضمون بحيث لا يكون اجتماعهما في محل واحد وبني
 زمانين ومن حيثين كما في الانسان النفس فليس يصح في كيف لا يكون لك فان الفضل
 وخاصة فيمان لكونها من اقسام الكلي مع انها محتجان في الفضل من حيثين فانه فضل
 للنوع وخاصته بخسه وكذلك كجبر العدم لتمام محتجان في المحسن فانه محسن للنوع عظم

الفصل اذا عرفت هذا فنقول انه ان اردنا بقوله نديم ان يكون الحصول والحصول في تحصيل
 ذاتا واعتبارا انه نديم ان يصير حقيقتها واحدة فاللازمة ممنوعة لان حقيقة العلم الحصول
 الصورة الحاصلة وحقيقة العلم الحصول على الشيء فكيف نقبضه عند البرهان غير حصول صورة
 وبما فهو ان مختلفان ان اردنا نديم ان يصير شخص العلم الحصول الحصول واحد فاللازمة
 لكن لعلنا لازم ممنوع لان صدق العلم الحصول والحصول على صورة واحدة شخصية اما جوتين
 لان تلك الصورة علم حصول الشخصية الى ذي الصورة وعلم حصولها بالنظر الى نفسها وانحائها
 تبعها من غير حصول صورة اخرى لتلك الصورة وهذا لا ياتي التباين لكون الاجتماع من
 جوتين فاحفظ هذا التقرير فانه من مقتضات عينة **قوله** شبهة اكل عصفور البع تحت
 ٣٠ لي في اننا نحصل من حيثها على كثير من الاول كما قلنا في احد ما يعبده وتقريرا ان
 التفوق على ان حصول الاشياء بالانسان يعني ان الماهية الموجودة في الخارج في شخص
 الخارج كما لاهية الانسانية الموجودة في ضمن يدعيها تحصل في الذهن بدون تلك
 الشخصات وتتضمن الشخصات الذهنية المشاكلة بالشخصات الخارجية حتى ان الشخص
 الذهني اعني الصورة تصير متحد بالذات ومعنا بالاشخاص الشخص الخارج وجود الصورة وغيرها من
 افراد ذلك النوع كما ان الاشخاص الخارجية في نفسها كذلك لا يعني ان الشخص اتحاد
 بعينه يحصل في الذهن حتى يلزم اختراق الذهن عند تصور الجسم الكبير واخره عند تصور البنية
 وعلو الخارج عن ذلك الشخص ايضا تفوقا على ان الذوات واجبة البتة للذات في
 جميع مراتب وجودها فيقول ان حصل صورة زيد مثلا في الذهن فاما ان يوجد فيه الماهية
 الانسانية ويحقق في ضمن ذلك شخص الذهن اولادها باطل اما الاول فلعدم محسوسه
 وحسن التحرك بالارادة وادراك الكليات والجزئيات الصورة الذهنية فيل المعقولة الثانية

واما الثاني فانه يناقش لهم منطل المقدمة الاولى محلها على اهل علمهم ان معنى حصول
 الاشياء انفسها انه يحصل في الذهن شي لو وجد في الخارج كان عين في الصورة لان نفس
 الماهية متعقبة في ضمن الصورة الذهنية حتى يروى عليه ذكرهم وهذا السبيل لا يتحقق الاذيات
 بصورة الذهنية على تقدير وجودها في الخارج فلا محذور في هذا بل في نظر طاهر لان نسبة الصورة
 الذهنية الى صاحبها نسبة التصور الى شئها بل ضعف منها لان الامر من شئ خارجيان
 يتعلق كسها كما يتعلق بالآخر على الوجه الاثم وهذا احد ما ذهبى فلما لم يتجد خارجي مع
 خارجي آخر يجوز ان لا يتجد الامر الذهني على تقدير وجوده في الخارج مع خارجي صلا ويمكن ان
 يستدل عليه بان الصورة المحصورة الموجودة في الخارج في ضمن الشئ الخارجي لما لم يكن بعينها
 موجودة في الصورة الذهنية ولا في شئ آخر من ذلك النوع لا يكون تشخصها بعينها ايضا
 تلك الصورة ضرورية لتمام قيام عرس واحد بل يمكن الاتحاد وعند وجودها في الخارج الغير
 لهم الا ان يراد بالاتحاد التشاكل التام لكن المتعارف حينئذ يكون لفظيا لان التعريف يحصل
 الاشياء ايضا لا يتكبر من الاتحاد واما بحجة ان القول بحصول الاشتياء انفسها
 مالمس له معنى يحصل فلا بد من هذا راحدى المقدمتين المهدتين لكن المقدمة الثانية عقلية
 لا يمكن هذا فلا بد من عدم المقدمة الاولى والقول بحصول الاشياء اشتياء جارية او ثابتة
 ان يعلم ان هذا الكلام في علم التجزيات وعلم الطبيعة الكلية الموجد وبعدها واما حصول
 نفس المفردات الكلية فبا انفسها قطعاً **عصيدة** حقيقة تقريرها انهم عرفوا الانسان
 حين ان لم يكن فالمراد بالانسان ما البدن فقط فلا يصدق عليه ناطق لان ادراك الكلمات
 والتجزئات من خواص الجبروت والبدن جسم ولا ادراك له اصلا ولا انفس فقط
 عليها اجزاء لانها مجردة وبسبب لاختلافها من الجسمية والنمو الاحساس بالحركة الارادية والكرت

منها وجميع البدن انفس فلا يكون حقيقة واحدة متحصلة لان الجزء في نفسه يابن للجسام
 وتصل حقيقة الوحدة من المتبنيات لا يتصور الالبعد عن الهيئة الاجتماعية لها بالاجتماع
 فيها بينها وبين غيرها من اجزاء النفس لها علاقة مجهول الكسنة مع البدن كانية للتدبير النفس
 مية وليس بينها اجتماع وتخلط و حلول حتى يحصل منها حقيقة وحدانية ومجرد الاجتماع في
 الامر من غير عرض الهيئة الاجتماعية والاجتماع بينهما لا يكفي للحصول حقيقة الوحدة وال
 انهم ان يكون موجودات العالم كلها نفا واحدا وانه ظاهر البطلان بخلاف الالهة
 فان بينها حلول وتخلط فيحصل منها حقيقة وحدانية هي بحسب محيطة لا يظهر للبرهان معنى
 وتفضل الجواب ان الماهيات على تبيين الان والماهيات الاجتماعية كالنوع والجنس
 مثلا و وضعها في الاصطلاح وقد تواتر نقل منهم نفس الماهية وما كان خلاصها في
 نوعا وحسب او ضلوا ما كان خارجا عنها السبع ضيا خاصة او عرضا ما يحصل التميز القضي من
 الذاتيات والعرضيات واما ما فيها في غاية السهولة والاني هو الماهيات نفس الامرية
 كما هي الانسان النفس البقر مثلا وجاعلها واصلها لئلا الله سبحانه ولم يرد النقل منه حتى
 يحصل التمييز القضي بين اياتها وعرضياتها واما ما لوقوع الاشتباه بين احسن العرش العالم
 والنفس الخاصة والحدود الرسم فغير العقل في تبيين اياتها وعرضياتها القديم المبتدع
 ما بين التحمين فما كان خروجه لتبوت الماهية لها من غير ضافة الى شي وبلا مدخلية حقيقة
 سموها اياتا وما كان بخلافه فقلوا تعليقا للمبتدع في عرضي سواء كان الظن والتحسين مطابقا لواقع او لا
 والاثارة المترتبة على الانسان لما كان بعضها مترتبة على البدن حتى يتبع بعضها على النفس حقيقة
 وكان يشاهد المحسوس البدن النفس سبب جميع الاثار المترتبة عليها بدن الانسان على ما يحكمه باول
 ما يعرف المعروف منهم انهم يكون غالبا على قهينة له في الحقيقة قد يكون باحكمه باول الامر

انهم جعلوا الاشياء والامور والاعمال كالممكن انشاها من الكليات مع عدم صلاحية صدقها على
شيء واحد فضلا عن صدقها على كثير من المكنونات فكذلك المصروفات والامور التي هي كالممكن انشاها
موجبه او سالبة نظر الى جزء الاول الذي هو قضية صريحة ولم يفتقر الى ان مجموع الاسباب والسلب
ليس اسبابا ولا سلبا وليس الاطلاعا بادي الا خلاصته الجواب انهم يعرفون بطلان لسان
الجواب اننا نحن لا نرى ان يفتقر اليه الاطلاعا بادي الا وكان مترتبا على النفس حقيقة
فذلك عرف معروف عندهم والمناقشة في غير موضعه **فصل في مقابلة تقرير بان النسخة**
هو ان النفس ثابتة بل قطعية لا شبهة فيه ويرد عليه ان النسخة بالشرعية العامة كلها مختصة
بالنفس فمردود تخصيصها بغيرها الصبيان عن جميعها ويزعم انه ان يكون جميعها عامة مختصة
فقد تقوى في الاصول ان العام المختص بالنفس بل قطعي انما ثبت به وجوب لا فرض فحينئذ
مبنية باب القضية وتوابعها على الاجماع وهذا ان العام المختص بالنفس انما يكون ظاهرا اذا كان
المختص كالايراد انما لا ينافي تحت العام كما فصل في الاصول اما اذا كان مختصا فلا
يملك العقل ان يخرج من حكم العلم كمن جازا قطعا ما حكم به جازا فليس يكون ذلك فانه قطعيا مختصا
ايرت شبهة اصله لا في الاصل لا في الحاجة كما ان قوله انما كثر خلقه بعد ذلك كالمظاهر
على ان الله تعالى انما يكون مخلوقا لنفسه لكن العقل يحكم بان المخلوق محتاج الى خلق خالق وسبقه
بالعدم الصريح فلا يكون خلقا للالهية والله تعالى يرى من جميع الناقص لا لا يخلق فلا يكون
واخلا في كونه يخلق المكنونات كلها عناية الى العلة وتقبل ما به من شئ اذ لا يفتقر الى شئ
عن كونه في المكنونات كلها فانه كونه منها قطعي منها ايرت شبهة مثلا في الاصل لا في الخلق كمن
يصير ظاهرا وكذا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذ كنتم على ايمانكم فمما كنتم على ايمانكم فمما كنتم على ايمانكم
من المختص العامة التي هي عنها الجاهل الصبيان المختص النفس فان بنية العقل يحكم بان

مناه الكاليف الشرعية ليس الاجتماع ^{٢٣٣} العقل القدره لان تكليف غير العاقل وغير القا وجعل الله
 اوجبت وكل ذلك لئلا يصح المجازي الصبيان لا يوجد فيهم هذا الاجتماع فمكروهون خارجين عن
 هذه الخطايات قطعاً ويكون غيرهم داخلين قطعاً ولا مجال للشبهة فيما يلي حتى لا يظن
 عهدة تقية تقريراً ان الفرض ثابت بدليل قطعي لا شبهة فيه ولا شك ان الايات القرآنية
 واحدة منها قد بلغ التواتر الذي يفيد القطع فيكون كلها قطعياً فيزوم ان يكون كلها ثابتة
 من الايات فرضاً والامر ليس كذلك لان الامطيا ووالكح والاقراض مثلاً ليست بقرنيتين ايماناً
 بالقرآن كقوله تعالى اذ احلتم فاصطادوا وقوله تعالى فاكحوا ما طاب لكم وقوله تعالى وافرأيت الله مستاناً
 وحلباً ان الايات القرآنية وانما كانت متواترة قطعية بحسب روايته والعقل عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لكن لا يزوم ان يكون كلها قطعياً بحسب لالة على ان المقصود فيها طلب لما هو جواز وماذا
 وقد يعبر منها بما يخرجها عن الدلالة على ان المقصود ان لما هو مطلوب قطعاً فلا يبقى قطعياً في طاعت
 يكون ثابت به فرضاً كوقوع الامر بعد الهني كما في قوله تعالى اذ احلتم فاصطادوا وبند قوله تعالى احلهم
 البر بادتم حراً فانه يدل في عرفهم على ان المقصود منها رفع الحرمة السابقة لا طلب لما هو جواز
 كقيل في فعل طبيب النفس كما في قوله تعالى فاكحوا ما طاب لكم من النساء منى ثلث مبالغ فانه يدل
 ان المقصود منها الطبيب النفس بما به الكح لا طلب الكح اي بما وكوصف بفعل المطلوب فغيره اذن
 كقوله تعالى وان صبرتم فهو خير للعابرين ان صبرتم عن انصاف في ضميركم سحيب لكم وقوله تعالى وافرأيت
 قوما حسناً فانه يدل على ان الفرض هنا الاستحباب لا الاجتناب اعلم ان النصوص الشرعية كلها
 كلها قطعية باعتبار كل لا يزوم منه ان يكون كلها خالية عن شبهة حتى يكون الحكم الثابت بها
 باهر قطعي لا شبهة فيه ليكون فرضاً جوازاً ان يكون غير قطعي باعتبار الدلالة على الطلب بين
 يستبين لك بوجه آخر في هذا المقام ان اقامة الصلوة وانا الاكوة والاقراض والفرض من

تقبل الشرح كما يحصل في كلام زيد كذا كذا بحسب في ضارب يد ضارب رجل فكيف يصح
ان يقال انه لا يفيد تخصيص معلوما من الاشكال الاول فهو ان كلام زيد وان كان مخصصا
باعتبار الوضع للتعريف لكنهم ضروا به في الاضافة المضافة الى المعرفة لغير معنى معهودين
للمعظم والخاص فان علمان غير انهما في الواقع صحيح الاضافة الى احد معهودان اذ المعظم
غير معهودين علمانه فهو خطأ في التعريف فيها باعتبارها الوضع المعروف في الوضع الذي هو
الاضافة اللفظية سواء كانت الى المعرفة او الكثرة فانه لما لم يوجد في هذا الوضع فيها نصيب
المعهود في الوضع لا يفيد تعريفاً فثبت على الكثرة الاصلية واما عن الثاني فهو ان معنى قولهم ان
الاضافة اللفظية لا يفيد تخصيصا ان تخصيص في لم يحدث من الاضافة وانه لا يخص
الاصلي سابق الذكر كما حصل لابل الاضافة لكون المعهودات التي فيها علة معهود لا
غير ضابطه لا يوجد تخصيص صوة الاضافة اللفظية صلا لاسل التركيب نحو ضارب زيد واللفظ
اللفظية صححت صفة صرفية تقريرا بان الصرفين عرفوا الحروف الاصلية بانها التي تقع
في مقابلة العارفين اللام عند الموازنة وبينوا طريق الموازنة بان يعبر عن الحروف الاصلية
بالعارفين اللام وعن ايراد بعضها الا في المواضع التي نشأ عنها معرفة الحروف الاصلية
يتوقف على الموازنة والموازنة على معرفة الحروف الاصلية فخرم الدور عليها ان هذا المعنى
وعرفين التعريف الاول فذكر الثاني ان الحروف الاصلية ما يوجد في جميع تصرفات الكلام
او قد يراد بالتعريف الاول بحسب معرفتها للمعتمد على كلام المعتمد والتعريف الثاني بحسب
المعتمد للمعتمد كلام العرب فانه قد انتقل التعريف الاول للمعتمد في معرفة الاداء في المعتمد
للمعتمد يريد المعرفة الثانية على معرفة المعتمد للمعتمد الحروف الاصلية ولا ياتي التعريف الثاني من
الكلمة بحسب معرفة الحروف الاصلية للمعتمد فلا بد ان معرفة المعتمد معرفة على الموازنة وهي

معرفة على معرفة العلم ومعرفة العلم ما صلبته تعريف انك اوست بمعرفة على الموازنة او على معرفة
 العلم حتى يلزم الدور فاحمل ان الموقوف على الموازنة هو معرفة العلم والموقوف عليه بها
 العلم فلا يلزم الدور تعاقب الوقوف والموقوف عليه بالذات فتدبر انه وحق عقدة فضيلة
 منقطع بلسان هارسية نظم شخصي بغيرت ابرو ما بدسلي ل وارث و ذفر شيت يحي عم مكر
 خال مدناش بسير عم عوش خيال اي مفتي آفاق چه فتوى بهت ريجال تغير ما ان سينا خاين
 الاول كون خال ابنا لعم و انما تكون العم ابنا لخال اما الاول فلان العم اخ الاب خال خ
 الام فاذ كان خال لعم ابنا لعم كان لعم مثالا لعم فكانت بنت اخ لعم فكيف يصح
 الكناح مينا و مين حتى تولد منه هذا المسافر لانها سراج ناية و اما الثاني فلان عم لعم لست اذا
 كان ابنا لخال كان امه ايضا ابنا لعم فكانت امه عمه لعم فكيف يصح الكناح مينا
 حتى تولد به المسافر منها و تصرب في اجواب على ما علمي الكلك لوباب ان هذا المحذور اما ان
 لو كان العم و خال من الاجناس ان يكون العم اعماميا لابنة خال اعماميا لعمه لكون لعم
 ان براد بها الام و لا محذور فيه و تخيم اما وضا ان خيل و الفردي اخوان اخافان ثم
 جاءت امراة مينا بنت من الزوج الاول فزوجها خيل و تولد منها ابن مينا و بالكرم مينا
 الفردي و تولد منها ابنة ابن مينا و بالكرم فاكريم خال لعم و ابن عمه لعم كان لعم
 علاني او اخا حسني فزوج صرة ام الفردي و تولد منها ابنة ابن مينا و بالعميم فاكريم خال لعم
 و ابن عمه لعم و بالعميم عم علاني له و ابن خاله علاني او الاخوات لعم جمع الاخير تركه في
 الوطن و ذهب السفر و لم ين من رشتة الا الكريم الكه هو خال له و ابن عمه لعم الذي هو
 عم له و ابن خاله منه صرة المستقلة و العترة على انه ان علم منه قطعا بقسمه بالهيتها مناصفة
 بالفعل ان لم يعلم ترك ماله في يد ابنه يحفظه و لا يجوز فيه ثم منظر و بعد ششون عرو حتى اذنا

٣٦
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

التسعين فلم له من الوازن المذكورين بالناسفة الانهاسن ذوى الارحام يستويان
 الدرجه ليس بين اصولها اختلاف بالذكرة والاوثنة ولا وارث لا غيرهما يستويان
 القسمة يمكن تقدير المسئلة بوجه آخر لانه ذكر بانها في القبول هذا ما عندي ونحن عند علام النبوة
 عرفت هذه ايمانية وشبهة كونهما في تقريرنا ان قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله عليه
 السلام ان الاول ان الاله عبارة عن العبودية بحسن وبهوس الله سبحانه فيكون حتى
 والمستثنى منه واحدا وهو باطل والثاني ان كلمة لا فيها نفى التحبس وخبرها لا يقدرون وجودا ولا غيرا من
 الافعال العامة او يقدرون على كل التقديرين لا يفيد التوحيد اما على الاول فلانها لا يفيد نفى
 التركيب لا السكينة ايضا فليشترط ان يقول ان التركيب عند نزول كلمة التوحيد كان معدا فكلما
 ثم قد وجد بعده يعني الاصنام فكيف التوحيد اما على الثاني فلانه يلزم منه ان يكون الله سبحانه
 مكملا بالذات لا واجبا بالذات وهو باطل وكلها اما على الاول فهو ان مفهوم الاله لا يمكن ان يكون
 تعالى فرد منه لا عينه وذلك للمفهوم الكلي وان كان منحصرا في هذا الفرد الواحد لكنه اعم منه فلا يلزم منه
 الاستثناء بخبري من الكلي وبهوس باطل واما على الثاني فهو انه لا يقدرون وجودا ولا ثلثي لذي سجد
 في الاستقبال لا يكون الاما دافلا يكون واجبا بالذات حتى يكون هو الله فثبت التركيب لا يقدرون
 مكملا ولا محذورا في اطلاق الكفر على الواجب بالذات لان المراد بالاسكان هنا الاسكان العام المقيد
 بجانب الوجود اى سلب ضرورة العدم والثلثي بهذا المعنى يقال للشيء ليعلم انك لخاص بالوجوب
 ولا محذورا في اطلاق العام على الخاص نعم لو كان المراد بالاسكان الخاص بالاسكان العام المقيد
 بجانب العدم اى سلب ضرورة الوجود لم يصح اطلاق الكفر على الله سبحانه فان قلت ان الممكن بهذا
 المعنى ايضا اعم من الوجود والعام لا يستلزم خاص فلم يلزم كونه تعالى موجودا في نفس الوقت فقلت نعم
 الاحتمال من دفع بقول الله لان لفظ الله يدل على كونه تعالى واجبا بالذات ولا لا التراتبية لكان

بهذا الوصف كما ان لفظ احاطم يدل على الجود ولذا التزمية ايضا كمال شهرته به والوجوب بالذات
 يستلزم الوجود اذ لا وادينا في عدم السابق والا حق كليهما فلا محذور ثم ان تقدير
 الخبر انما يحتاج اليه لوجبت كلمة الاستثنائية وبني الجواب على مذهب الجمهور انما جعلت
 صقيته فهي الخبر والمعنى لا شئ من افراد هذا الكلي بغير مدسجانه ولا محذور فيه وكذا لو بني الجواب
 على مذهب بني تميم القائلين بان للتبرية بمعنى انتفى واسمها فاعله فلا حاجة حينئذ ايضا الى
 الخبر والمعنى انتفى لانه المعيار مدسجانه وليس المعنى على المعنى بل المراد هو الانتفاء المستمر
 في جميع اجزاء الازل والابد وليس فيه انفا اثر من كدر النقصان فتدبر هذا ما عند
 ونحن عند الله العليم بحججه العلم حفظنا من جميع البليات والآفات وبارك لنا في ارزق ونحنا
 واهل ائمة كرامى لاله الامد محمد رسول الله جنتك

يا ارحم الراحمين

بعون الله المستل لمصعاب وصلاح العقول والارتباب قد طبعت الرسالة الوجيزة لايقنة
 المسماة بالعقيدة الوثيقة في حل الشبهات لوجبة من الفنون العديدة النفيسة للعالم الاكمل والفكر
 الاجل هي عمدة عمائد المتأخرين مولانا الهولوى عماد الملّة والحق والدين فاض عليه تأييد
 في كل حين تبصير المستعرف بلا غش على ابي نجش عني عن ابني النجش والجل في المطبعة المحمدية باهتمام
 من هو صاحب اعز واجاه الشيخ عبد الله بن من هو مور و غياث الله الاحد حاجي ولي محمد
 قد فانا بهي ما يميناه واهل ائمة خير من لا ولى في شهر شعبان المعظم من شهر سنة اثنتين
 بعد الف و مائتين من هجرة سيد المرسلين ج

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 اذا نزلت في المطالعة
 فانظر في الوقت من اوله
 الى اخره فان اجمال على
 وفيه فليس في شئك عيب
 التي يتبعها الخط والامور
 فتصويرة في الخط والامور
 فيما يلي من طبعها من
 الامور انما وقد تبين اول
 وبين فيها ورفع ما في
 ذلك الرفع والخط والامور
 التصديقه بها في الخط
 ونحوه في طبعها من

الحمد لله الذي جعل مطالعة الانوار اسراراً والصلوة على نبيه المختار وعلى الصبيحة
 المسطع في الاخير اما بعد فذكرت من الاساذين المحققين السابقين طريق المطالعة
 في علوم الظن واليقين انشئت على شكل كتاب مختص في الفن التبيين فكلت ان ارد على كل وارود
 وشاهد وشهود ولم يغفلني احد عن الله من فضلا عن فروع في التكوين ولعمد الدنيا والتي تظفر
 برسالة صغرى فيها بيان تلك الطريقة الكبرى لكنها لم تكن كافية بالاجمال ولا واقية بالاجمال
 فاروت ان اشترحها شرايين مبهلة تاملها وتقبل عملها وتأملها وتقبل اليها مقدمة وانحى بها حاشية
 مستقيا باسمه التين ان خير موفيق ومعين **مقدمة** اعلم ان المطالعة علم يعرف به مراد
 المحرر خبره وغاية الفوز بمراده ومقاومة اسلامته عن الخط والنخلة باطلا وموضوعة المحررين
 هو قال المصنف رح بعد ان يمين باسمه والتحميد والتعليق صريحا ومخفا والزنا ما اذ اشترحت بذهن
 السامحات المشورة للضعفين اي اذا اردت الشروع في المطالعة وهو صرت الفكا في شئ
 يتجلى منها فانظر وما ل **والبحث** مبني من اوله منتهيا الى الخوة نظر الاجمال وهو ما ينبغي على السامع
 ليكن ينبغي ان يكون ذلك النظر على وجه يتنقش في ذهنك جملة المعنى المراد منه وفي ما يدبره فاذ انظر

من اوله الى اخره على ما كان في النظر الاول فذلك والا فذلك بالاختلاف في اللغة او لفظا او لفظا او لفظا او لفظا من
الوجه الثاني فلو كان كذلك على النسخ نجدت او زيادة او قلب او تصحيف او تعبد او تصور فبك ذلك في الاول التي
واحدة اما ان لا تكون اللغة او التي من عنده علماء في الثاني والثالث والرابع الى نسخة اصح منها واما في الاخيرين
فمنك او لكل من فانظر نظرا ثانيا او ثالثا صاعدا حتى تتقيد المراد فبعد الاتماس لاحتياط الامور التصورية
حرة واما ان تكون من كل قضية منه اولاً فالأعلى الترتيب بل قوة النظر في تلك الملاحظة واستنبص
واحد الشيء من الأشياء فيها أي في كل من تلك الامور هل يدعيها أي على واحد منها امر كالمصنف القاد
واحد الشيء من الأشياء فيها أم لا والمراد بالورد ودهنها التوجه الذي هو اعظم منه وقبيل ظهور ذلك الامر من القواعد
بغير اللزوم في الأشياء استبصارنا بل يمكن دفعها أي ذلك الامر منها ام لا وقبيل ظهور الدافع ثانياً بل يمكن دفع
شيء من القواعد في ذلك ما يدفع ذلك الدافع ام لا وبذلك الى حيث يتوطن للذهن في الآية النظم الانبساطية النظر
في ذلك وجهه في ذلك وتنبه صاعدا على حسب القام وقبيل الفراغ من تلك الملاحظة لاحتياط الامور التصورية
فإذا فرغت فافترق ايضا بدقة النظر واستبص في كل منها هل يتوجه عليها أي على واحد منها شيء من
الاشياء التي يقع فيها ام لا وقبيل ظهور شيء من القواعد استبصارنا بل يسوغ وكل التقص
عنها ام لا وقبيل ظهور التقصي عنها ثانياً بل يمكن التقصي عن ذلك التقص ام لا وبذلك الى
يصل النظم وتنبه بها آية بها كقبيل الفراغ من تلك الملاحظات لاحتياط الامور القاد
المواد أي التي اورد عليها امور وسوا كانت محيرة في شرح او عانية او لا والغير في
عليها اما لطلب الامور تصويرية كانت او تصديقية او لاختلاف وهو الظاهر وذلك التعرض
حينئذ لما يدرك الكفاية بها ولم يعكس مع ان الاغلب لاكتفاء السابق عن الدافع لان التقص
مقاعد اكثر ثباتا وايرد بالنسبة الى الاخرى والغير من هذه الملاحظة ان يظهر لك هل
هي متوجهة كما هو في زعم المور واما لا فان ظهرت غير متوجهة اسلا فلا تكلف
اليها الا ان يكون للمواد عظيم الشأن متقد اكل او الاكثر فبالقصر فيك لانيه
موقوف حينئذ واخبر نفسك بتكرير مرة بعد اخرى ثم بالمطابقة مع الاول وان
للتصويرية قوة واد ١٢

من تالیفات علم مبادیہ النعوی عظیم المد بن عبد الرزاق الحنفی حامد لوصلیا فی السادس
 من شهر شوال ۱۳۳۵ فی المکتبۃ العظمیٰ حریمہ تعالیٰ عن الافات صل وسلم علی اکرم الخلائق
 افضل الصلوات واکمل التسمیات واحمد حسد الشاکرین فی جمیع الاحوال الخ لال
 بسم الله الرحمن الرحیم

خداوندی که اورا نیست همتا	بود از جسم و از جوهر و بجزا
بتوحیدش زبان ناکشته کوفه	ز وصف و اصفان آمد نمره
چینی کثرت اشیا زهر رسو	تو ای میسر بد بر وحدت او
بیموان نطق را الغم گرو	و راجعوان ناطق نام کرده
نه تا خود را کذا انسان کامل	بود انیتش کویه و لا کل
سزل آداب محمد بی بدایت	تو ای دل درود بی نهایت
اما نیکه راه دین کشاوند	برای بحث قانونی نخواست
با آن قانون اگر در بحث آبی	ز دست جابلان یابی را بی
و گرنه گفت و گویت بی نال	شد البته باد و دروشل
غرض از بحث اظهار صواب است	و گرنه بحث در رست جهات
طریق بحث و آداب انجمن است	الا ای آنکه بحث علم دین است
چنین گفتند از باب معانی	چو یکتاوند ابواب معانی
اگر قائل کلاسه کرد انشا	بوجه نقل یا بوجه دعوی
و گرنه نقل بود و گفته خویش	از صحبت طلب کن بی کم و بیش
بوصف و تعقلش از کتابه	و یا از گفتن عالی جناب
کلاش که بود بوجه دعوی	و نقل و بحثش باید و راستجا

بماند بر که اواز اهل را ز هست
 اگر گوید بدو عیش و لائل
 پس آنکه می تواند کرد سائل
 و برین بتمام سائل می تواند
 و یا بر منع خود گوید سندر
 مر این را نقض تفصیلی بود نام
 و که منعش بود بر وجه اجمالی
 مر این را نقض اجمالی خوانند
 و کردار و دلیلش را مسلم
 که من جمیع محتوی موارد در اینجا
 که او مثبت بود بر بد عایم
 و اینجا می شود سائل معلل
 بیکدیگر چه محبت عرض دارند
 همین است آنچه می باید درین
 طریق بحث را تقریر کردم

بقی مدعی منع از مجاز است
 و را اینجا نام او کرد و توضیح
 بنحین منع احسن از دلائل
 و دلیلش را که منع مجرد
 که منعش مخفی نبود حسد را
 چنین دارم من از استناد بنیام
 بنعش ناپدی باشد بخال
 و که نقض تفصیلی خوانند
 تواند کرد منع عام هم
 و دلیل من توانم کرد پس را
 که تا در بحث بر تو غالب آیم
 معلل می شود مانند سائل
 از آن هاشم معارض می نمایند
 خطا باشد جز این در بحث ادب
 بوجه مختصر تحریر کردم

تمت

رساله منظومه در علم مناظر

تصنیف ملا جلال
 محمدی

